

وثائق إسرائيلية

بيان للناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية عن الحوار الإسرائيلي . الأوروبي بشأن الاقتصاد الفلسطيني القدس، 1998/6/23*.

عُقد بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي اليوم (الثلاثاء) الموافق في 1998/6/23، ندوة بكامل أعضائها في وزارة الخارجية الإسرائيلية، عن "الحوار بشأن الاقتصاد الفلسطيني".

ضمّ الوفد الأوروبي، الذي ترأسه المبعوث الخاص ميغويل موراتينوس، كلاً من السفير البريطاني، ديفيد ماننغ، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى إسرائيل، جان . بول جيسي. أما الوفد الإسرائيلي الذي ترأسه نائب المدير العام للشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية، فيكتور هارنيل، فقد ضمّ ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة، والسلطات الجمركية، ومنسق الأنشطة في المناطق [المحتلة].

وكان هدف اللقاء إعداد اتفاق مرحلي لأنشطة الحوار، عشية انتهاء رئاسة بريطانيا للاتحاد الأوروبي. وقد تركّزت مداولاته على مدى تقدّم أعمال اللجان الفرعية الخمس في مناقشة قضايا العمل وتنشيط القطاع الخاص.

يستخدم الإسرائيليون أكثر من 110.000 فلسطيني، بينهم نحو 15.000 شخص يعملون في المستوطنات. ويبلغ عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، حالياً، من قطاع غزة نحو 30.000 شخص. العدد الأكبر من أي وقت مضى. وتأتي هذه الإنجازات نتيجة الجهود التي بذلتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة، منها: إلغاء القيود على عدد العمال الفلسطينيين؛ خفض الحد الأدنى من العمر إلى 23 عاماً بالنسبة إلى الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في إسرائيل؛ منح 5000 تصريح للمبيت داخل إسرائيل؛ تنظيم [...]، وتنفيذ إجراءات أخرى، لا يزال بعضها في مراحلها التحضيرية. ويشكّل الدخل الناجم عن العمل في إسرائيل عنصراً أساسياً (أكثر من 40%) من مداخيل السكان الفلسطينيين.

وفي محاولة لتعزيز القطاع الخاص الفلسطيني، زيد بصورة ملحوظة عدد التصاريح الممنوحة لرجال الأعمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل، حيث بلغ هذا العدد 18.000 تصريح. كما ضوعف عدد رجال الأعمال المتنقلين بين غزة والضفة الغربية ليلبلغ 2000 شخص. وكان لهذه الخطوات وسواها عائدات إيجابية

* النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الإنترنت:

<http://www.israel-mfa.gov.il>

زادت في تحويل الأموال إلى الفلسطينيين، وفقاً لتقارير وزارة المالية، الأمر الذي يعني توسع النشاط الاقتصادي في مناطق الحكم الذاتي.

وقد تمّ الاتفاق على اعتبار الحوار قناة مهمة للتواصل بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي بشأن شؤون الاقتصاد الفلسطيني، وإطاراً فعالاً يحقق النتائج المرجوة. وكان هناك اتفاق أيضاً على أن من المحبذ توسيع آفاق الأنشطة الجارية برعاية الطرفين، لتحسين أوضاع سوق العمل، ولتعزيز القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني بأكمله.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx